

ليبيا: عائلات بأكملها تطرد بالقوة من منازلها

5 أبريل 2023

يتعرض أكثر من ألف مدني يقيمون في المباني السكنية في القوشي في ليبيا للتهديد بالإخلاء القسري من منازلهم حالياً. وتقوم القوة المشتركة بمصراتة، وهي ميليشيا تمولها الدولة تابعة مباشرة لرئيس الوزراء، بعمليات الإخلاء هذه كجزء من حملة لهدم المنازل. كما قامت القوات المسلحة الليبية بعمليات مماثلة في شرق ليبيا.

عمليات الإخلاء القسري وهدم المباني السكنية في القوشي

في وقت سابق من هذا العام، أطلقت السلطات حملة لمكافحة المخدرات «لتنظيف» حي القوشي. كان السكان ينظرون إلى هذه الحملة بشكل إيجابي، وقد أيدوها تماماً. معتبرة هذه الحملة مبرراً لخططها، بدأت السلطات في هدم المباني السكنية في الحي يومي 8 و9 مارس 2023. وتفاجأ السكان عندما قام عناصر القوة المشتركة بإخطارهم عبر مكبرات الصوت بالإخلاء الفوري للعمارات بناء على أمر رسمي بالهدم صادر من مكتب النائب العام الليبي بطرابلس حيث قامت القوة المشتركة بتهديد وترهيب القاطنين المدنيين بقوة السلاح وإهانة العائلات بشكل غير إنساني مقابل إخلاء فوري لمنازلهم التي تقرر هدمها من دون سابق إنذار رسمي وخطة واضحة من قبل الحكومة.

وأكدت المصادر أنه نتيجة لهدم تلك المباني، تم إخلاء 16 أسرة وتعرضوا للإهانات والتهديدات من قبل عناصر القوة المشتركة. وفر السكان حاملين بعض من ممتلكاتهم الشخصية، تاركين وراءهم العديد من الممتلكات بسبب تهديدات القوة المشتركة. وسيؤدي الهدم المخطط له إلى طرد 447 أسرة تقيم في 68 عمارة. وبالتالي سيتأثر أكثر من 1000 مدني.

قامت المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب والشبكة الليبية لمناهضة التعذيب برصد الوقفات الاحتجاجية التي نظمها السكان المتضررون أمام مبنى البلدية في مدينة مصراتة. في 18 مارس 2023، التقت العائلات بالنائب العام في طرابلس، الذي عرض عليهم تعويضاً مالياً قدره 100000 دينار ليبي (21000 دولار أمريكي) ووعد بإقناع القوات المشتركة بتأجيل الهدم إلى ما بعد رمضان. ومع ذلك، لم تصدر الحكومة الليبية بعد بياناً رسمياً حول توقيت وطريقة الدفع.

عمليات هدم واسعة النطاق تحت ستار حملات «التنظيف»

ولإرضاء الجماعات المسلحة ذات النفوذ، تقوم السلطات الليبية بعمليات هدم في شرق وغرب البلاد، تسميها «تنظيف الأحياء». وتقدم هذه العمليات على أنها «تعمير» للبلد وتهدف إلى تلميع صورة الحكومتين قبل الانتخابات المرتقبة. غير أنها تشكل تهديداً لحياة المدنيين، والاستقرار الاجتماعي، وحقوق الفئات الهشة.

في الشرق، استولت القوات المسلحة الليبية على منازل العديد من العائلات وهدمتها قسراً كجزء من حملة «تنظيف وإعادة بناء بنغازي» منذ العام الماضي. بينما في الغرب، شنت حكومة الوحدة الوطنية حملة مماثلة في القوشي دون إشعار مسبق أو حلول واضحة للسكان.

منطقة القوشي السكنية هي موطن لمجموعة متنوعة من السكان تشمل عائلات من مصراتة و تاورغاء، وبعض العمال الأجانب والمهاجرين. وتواجه هذه الأسر المدنية أخطار أمنية واقتصادية هائلة ناجمة عن عمليات الإخلاء القسري وهدم منازلها دون سابق إنذار، وعدم قيام الحكومة بتوفير السكن اللائق، حلول مدفوعة الكلفة، أو توفير الوقت اللازم للتخطيط لحلول بديلة. ويشكل هذا انتهاكاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان وتهديداً خطيراً لسلامة هذه الأسر التي لا مأوى لها الآن، ولا سيما بين الفئات الضعيفة المشردة والفقيرة. حتى هذه اللحظة، لم يتم تزويد السكان بالمعلومات أو الدعم الكافي للتعامل مع هذا الوضع، مما سيجعل العثور على وظائف جديدة ومدارس جديدة لأطفالهم، أو الوصول إلى حساباتهم المصرفية، تحدياً حقيقياً.

الإطار القانوني

وقد خرقت عمليات إخلاء وهدم المنازل مبدأ الشرعية ومبدأ الضرورة والتناسب التي ينبغي أن تحكم هذه العمليات وفقاً للقانون الدولي. بالإضافة إلى ذلك، لم يتم ضمان حق الضحايا في الطعن الفوري في شرعية هذه الإجراءات أمام سلطة قضائية مستقلة ومحيدة.

ولذلك، يجب اعتبار عمليات إخلاء المنازل وهدمها انتهاكات للمواد 7 و12 و17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وكذلك المادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتحمي هذه المواد الحق في عدم التعرض للمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ والحق في حرية التنقل؛ والحق في إقامة آمنة ومأمونة؛ والحق في الخصوصية والأسرة والمنزل؛ الحق في مستوى معيشي لائق، بما في ذلك الغذاء الكافي والسكن اللائق. كما أن الحق في الملكية محمي بموجب المادة 17 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتنطوي عمليات الإخلاء القسري على عناصر تمييز وانتهاك للحق في السكن اللائق، وفي سياق نزاع مسلح، قد ترقى عمليات الإخلاء القسري إلى جرائم حرب بموجب القانون الدولي إذا ارتكبت بصورة منهجية مع احتمال أن تؤدي إلى تشريد المدنيين على نطاق واسع.

التوصيات

ولذلك، تدعو المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب والشبكة الليبية لمناهضة التعذيب إلى الإلغاء الفوري لعمليات الإخلاء القسري والتهديد بالسطو على مساكن المدنيين ونهب الممتلكات المدنية من جانب الجماعات المسلحة والقوات الحكومية، وتطالبان بما يلي:

1. إذا رأت السلطات الليبية أن عمليات هدم المساكن هذه ضرورة حتمية، فجب أن تضع الحكومتان خطة شاملة وواضحة لإعادة بناء وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين. يجب ألا تتم عمليات الهدم بدون خطة واضحة ومعلنة تضمن الحماية والتعويض للسكان المتضررين. يجب على الحكومات في الشرق والغرب إخطار السكان في الوقت المناسب، وتعيين مناطق آمنة لإعادة التوطين وتوفير الوقت الكافي للعائلات للانتقال إلى سكن لائق، لتحقيق أقل الأضرار على المدنيين.
2. يجب إخضاع الخطط المقترحة من الحكومات للتدقيق والموافقة العامة قبل التنفيذ. إن ضمان حصول السكان المتضررين على رواتبهم ودعم حق أطفالهم في مواصلة التعليم أمر بالغ الأهمية لحماية حقوق الإنسان الأساسية للمدنيين.
3. يجب أن تتوقف الحكومات عن أي ممارسات تنطوي على التهريب أو التهديد أو تجاهل كرامة العائلات المقيمة في هذه المناطق. وبدلاً من ذلك، يجب عليها أن تتمسك بمبدأي احترام الذات والكرامة الإنسانية وأن تكفل الحماية اللازمة للمدنيين وإجلانهم الآمن.
4. من الضروري أن تتعامل الحكومات الليبية مع عملية إعادة الإعمار مع المراعاة الواجبة لحقوق الإنسان. وعمليات الإخلاء القسري والهدم، المتخفية في زي «إعادة البناء والتعمير»، لا تؤدي إلا إلى حرمان المدنيين من حقوقهم الأساسية. فهذه الأعمال تنتهك بشكل صارخ سيادة القانون وتشكل تهديدا للعدالة واحترام الحقوق العامة والخاصة. يجب على الحكومة الليبية إعادة النظر في ملف الإعمار هذا بما يضمن للعامة حقوقهم في ظل احترام كامل لحقوق الإنسان والمعاملة الإنسانية.